

Distr.: General  
7 May 2007  
Arabic  
Original: English



## التقرير الرابع للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون

### أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٧٣٤ (٢٠٠٦)، الذي مدد المجلس به ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وطلب إليّ أن أبلغه بانتظام بالتقدم المحرز في تنفيذ ولاية المكتب. ويوفّر التقرير الحالي أحدث المعلومات عن التطورات الرئيسية التي شهدتها سيراليون والأنشطة التي اضطلع بها المكتب منذ تقريره المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ (S/2006/922).

### ثانيا - التطورات الرئيسية

٢ - واصلت سيراليون تقدمها في عملية تدعيم السلام. وتعززت قدرة المؤسسات الوطنية المسؤولة عن إجراء انتخابات تموز/يوليه ٢٠٠٧ الرئاسية والبرلمانية، كما تعززت قدرة قطاع الأمن. غير أن الحكومة ما زالت تواجه صعوبات جمة في مجال قدراتها وما زالت تحتاج إلى مساعدة خارجية. ولا تزال الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في سيراليون عسيرة. وظل الفقر والبطالة، وخصوصاً بين الشباب، واسع الانتشار، في حين بقيت قدرة الحكومة على أداء الخدمات الأساسية للسكان ضعيفة.

٣ - بدأ تسجيل الناخبين للانتخابات في ٢٦ شباط/فبراير واستكمل في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٧. وقد قامت الأمم المتحدة، ضمن إطار برنامجها لتقديم المساعدة إلى اللجنة الوطنية للانتخابات، بتزويد اللجنة بدعم سياسي وتقني ومالي كبير. وعلى الرغم من التعقيد اللوجستي لعملية تسجيل الناخبين ومحدودية القدرة التشغيلية للجنة، كان التسجيل ناجحاً. فقد سجل حوالي ٢,٦ مليون، أي ٩١ في المائة، من الناخبين المؤهلين، وبلغت نسبة النساء



من الناخبين المسجلين ٤٨ في المائة، وبلغت نسبة الشباب الذين تقل أعمارهم عن ٣٢ سنة ٥٦ في المائة من المسجلين.

٤ - ويرجع ارتفاع إقبال الناخبين على التسجيل إلى حد بعيد، إلى حملة الثقافة المدنية التي شنتها اللجنة الانتخابية الوطنية على نطاق البلد، وتعبئة الناخبين من قبل الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية، والمشاركة الفعالة لوسائل الإعلام، بما في ذلك إذاعة الأمم المتحدة. ورغم وجود بعض الشكاوى، أعربت الأحزاب السياسية الرئيسية عن رضاها عن سير عملية التسجيل ونتائجها. وأسهم هذا النجاح في تعزيز مصداقية العملية الانتخابية عموماً.

٥ - سعدت الأحزاب السياسية، في الأشهر القليلة الماضية، أنشطتها المتعلقة بالحملة الانتخابية. ومما يشجع في هذا الصدد أن الحملة تميزت بتزايد روح التسامح والمسؤولية المدنية. ويرجع ذلك أيضاً إلى الحملة المكثفة للتوعية المدنية وجهود بناء القدرات التي بذلتها اللجنة الانتخابية الوطنية ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية. وفضلاً عن ذلك، زود المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري الشخصيات الأقدم في الأحزاب السياسية الرئيسية بتدريب في مجالي التخفيف من حدة الصراع ومنع الخلافات.

٦ - وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وضعت لجنة تسجيل الأحزاب السياسية، بدعم من المكتب، مدونة قواعد السلوك للأحزاب السياسية من أجل الانتخابات. ووافقت جميع الأحزاب السياسية الرئيسية، ومنها الحزب الشعبي لسيراليون، وهو الحزب الحاكم، والمؤتمر الشعبي العام والحركة الشعبية للتغيير الديمقراطي، على الامتثال للمدونة. وكان ذلك تطوراً هاماً، لأن المدونة تنص على آلية للرصد والإنفاذ تعالج المخالفات والشكاوى في أثناء الحملة. كذلك وضعت رابطة الصحفيين لسيراليون، في ١٧ آذار/مارس، بمساعدة من المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مدونة لقواعد سلوك وسائل الإعلام. وفي إطار هذه المدونة، وافقت المؤسسات الإعلامية الوطنية الرئيسية على ممارسة ضبط النفس وقبلت أن يرصد أداءها فريق مستقل. وسيساعد هذا التطور الإيجابي على كفاءة تحقيق تغطية إعلامية للانتخابات تكون أكثر موضوعية وحرافية.

٧ - وعقب الاجتماع القطري المخصص الذي عقدته لجنة بناء السلام بشأن سيراليون في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ازداد تعاون البلد مع اللجنة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، اعتمدت اللجنة خطة عمل لستة أشهر من أجل سيراليون ووافقت على وضع ميثاق متكامل مع حكومة سيراليون لبناء السلام. ويُنتظر أن يوفر هذا الميثاق إطاراً للالتزامات المتبادلة بين الحكومة والمجتمع الدولي، ويساعد الحكومة على تناول أولوياتها في

بمجال بناء السلام، على النحو الذي أقرته اللجنة، ويساعد على كفالة اتباع نهج متماسك ومنسق لدى معالجة الثغرات في المجالات الهامة لبناء السلام.

٨ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، أوفد مكتب دعم بناء السلام بعثة تقنية ميدانية إلى سيراليون لمساعدة الحكومة وكبار أصحاب المصلحة على وضع الصيغة النهائية لخطة أولويات سيراليون بالنسبة لصندوق بناء السلام. وفيما بعد، أقررت في ١ آذار/مارس، مطروفاً قطرياً بقيمة ٣٥ مليون دولار من صندوق بناء السلام لدعم مشاريع سيراليون المتعلقة بأولويات بناء السلام. ويُنتظر البدء بتنفيذ هذه المشاريع في أيار/مايو.

٩ - كذلك قام موظفون من لجنة بناء السلام بزيارة سيراليون في الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ آذار/مارس، للوقوف على التقدم والتحديات المتبقية في عملية تدعيم السلام. وخلال هذه الزيارة، اتفقت اللجنة والحكومة على العمل معاً لاستكمال الميثاق المتكامل لبناء السلام بحلول شهر حزيران/يونيه، كي تتمكن الحكومة الجديدة من إقراره، عقب انتخابات تموز/يوليه. ولمساعدة الحكومة على وضع الميثاق، زارت سيراليون في النصف الثاني من شهر نيسان/أبريل بعثة تقنية متعددة التخصصات اشترك فيها مكتب دعم بناء السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الشؤون السياسية.

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شكّل الأثر المحتمل للأزمة السياسية في غينيا على الاستقرار الهش في سيراليون مصدر قلق شديد. وللمساعدة على تثبيت الوضع، قام في ٢٠ شباط/فبراير، الحجي أحمد تيجان كاباه رئيس سيراليون وإلن جونسون سيرليف رئيس ليبيريا بزيارة كوناكري وبجنا سُبُل حل الأزمة مع رئيس غينيا لانسانا كونتي. وكانت هذه الزيارة برهانا هاماً على التزام قادة بلدان اتحاد نهر مانو بالمحافظة على السلام والاستقرار في هذه المنطقة الفرعية.

١١ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل، عُقد في كوناكري اجتماع بين رؤساء دول اتحاد نهر مانو لبحث مسألة منطقة ينغا المتنازع عليها الواقعة على الحدود بين غينيا وسيراليون. وأكد مؤتمر القمة هذا على ضرورة مواصلة المشاورات على نحو وثيق فيما بين الزعماء الإقليميين لحل هذه المسألة في أسرع وقت ممكن.

### ثالثاً - الحالة الأمنية

١٢ - ظلت الحالة الأمنية في سيراليون مستقرة، وإن تكن هشة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فارتفع معدلات البطالة بين الشباب، واستمرار تصورات الجمهور السلبية عن انعدام المساءلة من قبل السلطات، وضعف النظام القضائي، وعدم حدوث تحسن في

مستويات معيشة الغالبية العظمى من السكان، هي الأمور التي ما زالت تشكل الأخطار الرئيسية التي تحيط بالاستقرار الهش لهذا البلد.

١٣ - وفي أواخر نيسان/أبريل، أُبلغ عن اندلاع عدة حرائق في الإقليم الجنوبي، ويبدو أن التسبب فيها كان متعمداً، نتج عنها قدر كبير من تدمير الممتلكات وتشريد السكان. وفي ٢٣ نيسان/أبريل، أُحرق ٥٠ منزلاً بالكامل في إحدى قرى منطقة بورجيهون. لكن من غير الواضح ما إذا كانت هذه الأعمال قد ارتكبت بدافع سياسي، رغم أن الحملة الانتخابية التي شنتها الأحزاب السياسية كانت كثيفة بصورة خاصة في ذلك الإقليم. وتحقق شرطة سيراليون في هذه الحوادث.

١٤ - وفي الفترة من ٢٢ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير، أجرت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بنجاح مناورة تدريبية دورية دعماً لأمن المحكمة الخاصة لسيراليون.

## رابعاً - إصلاح قطاع الأمن

### ألف - شرطة سيراليون

١٥ - في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٧، اشترك المكتب المتكامل ووزارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وشرطة سيراليون في وضع خطة أمنية وطنية لعملية تسجيل الناخبين نُفذت بنجاح. ويجري وضع خطة مماثلة لانتخابات تموز/يوليه.

١٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفرت شرطة سيراليون، بمساعدة من المكتب ووزارة التنمية الدولية، تدريباً لحوالي ٢٠٠ ٢ من أفراد الشرطة في مجالي السيطرة على التجمعات وإدارة النظام العام. وسُنشَر أفراد الشرطة المدربون في المناطق الحضرية المعرضة للخطر الشديد.

١٧ - وفي الفترة من ٢٩ إلى ٣٠ آذار/مارس، نظم المكتب، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج تنمية قطاع العدالة الذي تقوده المملكة المتحدة، مؤتمراً لشرطة سيراليون بشأن فرض النظام في المجتمعات الصغيرة يهدف إلى النهوض بالتعاون بين الشرطة والسكان، خصوصاً في أثناء انتخابات تموز/يوليه.

١٨ - ورغم أن شرطة سيراليون تلقت تدريباً في مجال أساليب السيطرة على التجمعات، ظلت تعاني من صعوبات في أداء واجباتها بسبب نقص الدعم اللوجستي. وفضلاً عن ذلك، ما زال أفراد الشرطة يفتقدون المعدات الأساسية اللازمة لأداء واجباتهم على نحو فعال.

## باء - القوات المسلحة لجمهورية سيراليون

١٩ - واصلت القوات المسلحة لجمهورية سيراليون استعراض هيكلها بدعم من الفريق الدولي للمشورة والتدريب في المجال العسكري وإدارة التنمية الدولية. ويهدف الاستعراض إلى إيجاد قوة مسلحة يمكن تحمل مصروفاتها، نظراً لمحدودية موارد البلد، ولها قدرة على الانتشار وأداء تشغيلي ولوجستي معزز. ومن المتوخى تقليص حجم القوات المسلحة من ١٠ ٣٠٠ فرد عسكري إلى ٨ ٥٠٠ فرد خلال السنوات القليلة المقبلة، وذلك بصورة رئيسية من خلال الاستنزاف الطبيعي وتوفير فرصة للاتفاق على الانسحاب الطوعي.

٢٠ - وقد أعربت حكومة سيراليون للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة عن رغبتها في المشاركة في أنشطة حفظ السلام. وقد سبق أن تدرب بعض المراقبين العسكريين من سيراليون ونُشروا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام؛ ونُشر مراقب عسكري واحد في تيمور - ليشتي، كما نُشر اثنان آخرون في نيبال. ويجري النظر في أمر خمسة من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين الموجودين في سيراليون لنشرهم في السودان.

٢١ - ما زالت القوات المسلحة لسيراليون تعاني من نقص شديد في الدعم اللوجستي والمعدات وأماكن الإقامة. فهناك حوالي ٥٥ في المائة من الأفراد العسكريين وأسرهم يسكنون في ظروف دون المستوى اللائق، مما يؤثر على نحو سلبي في معنويات الجنود. وسكنته الرئيسية في فري تاون مكتظة، وبعض الأسر تعيش في المحال ومستودعات الأسلحة، ولا تتحصل على مياه شرب سليمة أو إصحاح مرافق صحية مناسبة. وتوجد ظروف آفلة غير مقبولة في السكنات العسكرية في المقاطعات. وفضلاً عن ذلك، ظلت مرتبات العسكريين ثابتة، في حين أن تكاليف المعيشة قد ارتفعت. وقد نوقشت هذه المسائل في ٥ نيسان/أبريل، خلال اجتماع خاص بين الرئيس كاباه وقيادة القوات المسلحة لسيراليون.

## خامسا - الأعمال التحضيرية لانتخابات عام ٢٠٠٧

### ألف - اللجنة الانتخابية الوطنية

٢٢ - ظلت اللجنة الانتخابية الوطنية، التي يدعمها المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحقق تقدماً مطرداً في مجال التحضير لانتخابات تموز/يوليه. ففي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أقر برلمان سيراليون اقتراح تعيين حدود المناطق الانتخابية، الذي أعدته اللجنة الانتخابية. وهذا الاقتراح وضع حدوداً جديدة للمناطق الانتخابية تراعي فيه التنقلات الواسعة للسكان في أنحاء البلد منذ نهاية الصراع. وستكون انتخابات تموز/يوليه أول

انتخابات تعقد على أساس المناطق الانتخابية لأكثر من عقدين. أما الانتخابات العامة التي أجريت في عام ٢٠٠٢، فقد كانت على أساس التمثيل النسبي.

٢٣ - كذلك دعمت اللجنة قاعدتها التشغيلية بتعيين موظفين إضافيين وتدريبهم. وعلى وجه الخصوص، تعاقبت اللجنة مع ٢٧٠ مشرفاً للتسجيل، وفروا التدريب لحوالي ١٢٠٠٠ موظف تسجيل عينوا مؤقتاً من أجل عملية تسجيل الناخبين. فضلاً عن ذلك، استعملت اللجنة الانتخابية وسائل الإعلام الإلكترونية والمطبوعة، والمنادين في المناطق الريفية، والأغاني المفقاة مع الموسيقى لتثقيف الناخبين بشأن عملية التسجيل.

٢٤ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، تم تعزيز فريق الانتخابات الاستشاري التابع للأمم المتحدة إلى حد بعيد فوصل إلى قوامه الكامل بحلول أوائل كانون الثاني/يناير. ويوجد الآن ١٩ مستشاراً لمقر اللجنة الانتخابية، منهم ١٤ مستشاراً تقنياً وخمسة من متطوعي الأمم المتحدة. فضلاً عن ذلك، هناك ٢٨ فرداً من متطوعي الأمم المتحدة يعملون في أنحاء البلد لدعم المكاتب الانتخابية المحلية. كما عين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مستشاراً تقنياً بدوام كامل لمساعدة لجنة تسجيل الأحزاب السياسية.

٢٥ - وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وقعت المفوضية الأوروبية اتفاقاً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقديم منحة بمبلغ ٨ ملايين يورو للصندوق المشترك للتبرعات الذي يديره البرنامج الإنمائي من أجل الانتخابات. وساهمت اليابان بمبلغ ٢,٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في ١٦ آذار/مارس، بينما قدمت الدانمرك حوالي ٥ ملايين كرونة دانمركية في ٢١ آذار/مارس. وأتت تبرعات أخرى من حكومة أيرلندا، التي قدمت حوالي مليون يورو في منتصف كانون الثاني/يناير، والمملكة المتحدة، التي قدمت ٢,٥ مليون جنيه استرليني في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وقد ساعدت هذه التبرعات على التخفيف من العجز في تمويل الانتخابات وعلى التعجيل في استكمال الاستعدادات من أجل تسجيل الناخبين. وأود أن أشكر هذه الدول الأعضاء والشركاء الدوليين اللذين قدموا أموالاً سخية لدعم الانتخابات.

## باء - الأعمال التحضيرية الأخرى للانتخابات

٢٦ - في هذه الأثناء شرعت اللجنة الانتخابية في وضع مشروع قواعد الالتماس للانتخابات. وهذا التدبير التشريعي مطلوب، لأنه لا توجد في دستور عام ١٩٩١ ولا في قانون الانتخابات لعام ٢٠٠٢، أحكام يمكن بموجبها الاعتراض على الانتخابات البرلمانية.

٢٧ - وينبغي الإشارة إلى أن من المزمع إجراء الانتخابات في ذروة الفصل الماطر، مما يشكل تحديات لوجستية كبيرة. وسيكون هناك ضغط إضافي على اللجنة الانتخابية كي تكفل أداء وتوزيع المواد الانتخابية في الوقت المناسب، لا سيما في أنحاء البلد التي يصعب الوصول إليها. ونتيجة لذلك، سيكون من الضروري كفاءة وجود وسائل النقل المناسبة، بما في ذلك القوارب وأصول السفر الجوي.

### جيم - لجنة تسجيل الأحزاب السياسية

٢٨ - تولى الرئيس الجديد للجنة تسجيل الأحزاب السياسية، القاضي سيدني وارن، منصبه في ١٢ شباط/فبراير، بعد أن وافق على ذلك برلمان سيراليون. وفي هذه الأثناء، ما زالت اللجنة تواجه نقصا حادا في الأصول التشغيلية والأموال. وقد وفر المكتب المتكامل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة مساعدة تقنية ومالية للجنة. كما شجعت هذه الجهات الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه ميزانية هذه الهيئة الهامة.

٢٩ - وتركز اللجنة حاليا على رصد تنفيذ مدونة السلوك للأحزاب السياسية، وأداء دور الوسيط في المنازعات بين الجهات السياسية الفاعلة، وإشعار كبار الرؤساء بدورهم في كفاءة مصداقية الانتخابات والعمل مع الأحزاب السياسية لتشجيعها على تعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات.

٣٠ - وعقب اعتماد مدونة قواعد السلوك للأحزاب السياسية في كانون الثاني/يناير، أنشأت لجنة تسجيل الأحزاب السياسية لجنة لرصد المدونة من أجل تعزيز الامتثال لمدونة قواعد السلوك. وتتألف هذه اللجنة من ممثلين عن كل حزب من الأحزاب المسجلة، والمجتمع المدني، وشرطة سيراليون. كما أنشأت لجنة تسجيل الأحزاب السياسية لجانا فرعية في المناطق. وبدعم من المكتب والبرنامج الإنمائي، تلقى جميع أعضاء اللجنة تدريبا في مجال جهود الوساطة في المنازعات والتخفيف من الصراع.

٣١ - أيدت الأمم المتحدة جهود اللجنة المبذولة لإشعار أعيان القبائل بأهمية السماح للأحزاب السياسية بإجراء حملات انتخابية في مناطق نفوذهم دون إعاقة. وفضلا عن ذلك، دعت اللجنة أعيان القبائل إلى العمل مع المؤسسات الانتخابية في معالجة عدم التسامح السياسي، الذي أصبح مشكلة سياسية رئيسية في بعض المناطق القبلية.

## جيم - الاستفتاء على تنقيح دستور عام ١٩٩١

٣٢ - شكلت الحكومة، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، لجنة استعراض دستورية لتنقيح دستور عام ١٩٩١. وجاءت هذه الخطوة انسجاماً مع اتفاق لومي للسلام وتوصيات لجنة الحقيقة والمصالحة. وبعد أن أكملت اللجنة الأعمال التحضيرية في نيسان/أبريل، أوصت بإدخال عدد من التعديلات على الدستور، منها توسيع نطاق المعايير بالنسبة للجنسية؛ وحماية البيئة؛ والحق في المساواة الجماعية؛ وإلغاء الأحكام المتعلقة بالتمييز بين الجنسين؛ والإجراءات القانونية في القضايا التي تنطوي على انتهاكات لحقوق الإنسان؛ وإحداث غرفة مستقلة لأعيان القبائل في البرلمان. وفضلاً عن ذلك، وعلى الرغم من أن المكتب كان قد اقترح أن تنظر اللجنة في إلغاء عقوبة الإعدام، تقرر الإبقاء عليها.

٣٣ - ونظراً لأهمية التوصيات المقترحة، من المتوقع أنها ستكون موضوع نقاش شعبي واسع، لم يحدث بعد. وفي هذه الأثناء، أكدت الحكومة مؤخراً على عزمها على إجراء استفتاء دستوري يترافق زمنياً مع انتخابات تموز/يوليه ٢٠٠٧. وينص الدستور على أن هذا الاستفتاء ينبغي أن تنظمه اللجنة الانتخابية الوطنية. وبعد النظر في عدد من الخيارات واستشارة الحكومة، قررت اللجنة الانتخابية أن من الأفضل إجراء الاستفتاء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وفي أثناء ذلك، ناشد المكتب المتكامل وسائر أصحاب المصلحة الرئيسيين الحكومة كي تفصل بين انتخابات تموز/يوليه والاستفتاء على الدستور لتتيح المجال لإجراء الانتخابات دون عقبات.

## سادسا - الحكم

٣٤ - كان التقدم في مجال جهود مكافحة الفساد وتعزيز المساءلة بطيئاً للغاية. وأصبح الاستعراض المخطط له للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، التي اعتمدت في عام ٢٠٠٦، متأخراً عن جدول الزماني. ففشل مقاضاة المجرمين المزعومين على أساس عدم وجود أدلة كافية يثير تساؤلات بشأن قدرة لجنة مكافحة الفساد على التحقيق، والأهم من ذلك، على امتلاك الإرادة السياسية. ويلزم أن تسارع الحكومة في جهودها المبذولة لمحاربة الفساد، لا سيما في سياق الميثاق المحسن للحكم والمساءلة الذي اتفقت عليه الحكومة مع الشركاء الدوليين الرئيسيين في تموز/يوليه ٢٠٠٦.

٣٥ - ولكي يزيد برلمان سيراليون من تعزيز قدرته، يلزم أن ينشئ إدارة قانونية تكون قادرة على إعداد مشاريع القوانين وتحليل ما تنطوي عليه من آثار. وفي أثناء ذلك، شرع المكتب المتكامل، بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي، في برنامج لمساعدة البرلمان على وضع



أطر تشريعية ومؤسسية تشجع على وضع نظام ديمقراطي للحكم الرشيد يكون أكثر شفافية وينطوي على المساءلة. ومن شأن هذا البرنامج أن ييسر عمل لجنة الحسابات العامة، واللجان التي تشرف على الوكالات العسكرية ووكالات الأمن. وفضلا عن ذلك، أجرى المكتب والبرنامج الإنمائي في شباط/فبراير وآذار/مارس، دورة تدريبية على المهارات المتعلقة بالكمبيوتر لمدة أربع أسابيع قدمت لكتبة البرلمان.

## سابعاً - تدعيم سلطة الدولة في كافة أنحاء البلد

٣٦ - في حين أن عملية اللامركزية التي بدأتها الحكومة، عقب انتخابات الحكومة المحلية لعام ٢٠٠٤، خطت خطوات جيدة إلى الأمام، فإن انتقال السلطة إلى مستوى المقاطعة/البلدة ما زال يشكل تحدياً عسيراً. فمحال المقاطعات ما زالت ضعيفة وتفتقر إلى الموارد، على الرغم من الدعم الوافر الذي قدمه لبرنامج اللامركزية البنك الدولي والبرنامج الإنمائي وبعض المنظمات غير الحكومية. وأما مهام بعض الخدمات العامة، وخصوصاً الصحة والتعليم والزراعة، فكان انتقالها جزئياً فحسب وهي بطيئة وغير كافية. وما زالت سلطة اتخاذ القرارات وتحديد المسؤوليات المتعلقة بالميزانية مركزية. وتدعو الحاجة إلى اتخاذ مزيد من التدابير التشريعية كي تنسجم سياسات وأدوار السلطات المركزية والمحلية مع قانون الحكم المحلي. وعلاوة على ذلك، يلزم إيضاح دور أعيان القبائل في هيكل الحكم المحلي الجديد.

٣٧ - إن اللامركزية تحمل في طياتها الوصل من جديد بين المجتمعات المركزية والمجتمعات الريفية، وتعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وتوسيع المشاركة المجتمعية. وفي الوقت الذي تتطور فيه إلى الأمام، تتطلب تحقيق توازن مناسب للمسؤوليات بين الحكومة المركزية، والمحال المحلية، والزعماء التقليديين، وأعضاء المجتمع. ويلزم بذل جهد كبير لبناء قاعدة الموارد الخاصة بالمجالس المحلية وقدرات تلك المجالس الإدارية والتقنية. فعدم كفاية التمويل الآتي من الحكومة المركزية والافتقار إلى الآليات المناسبة لتعبئة الإيرادات تحرم تلك المجالس من الاستقلال المالي، وتجعلها غير فعالة لدى أداء مسؤولياتها. ولمعالجة ذلك، شرعت الأمم المتحدة مؤخراً في مشروع لبناء القدرات بشأن تعبئة الموارد للمجالس المحلية. وسيجري توسيع هذا المشروع ليشمل البلد حالما يتوافر مزيد من الموارد. وفي الأجل الأطول، ستضطر الأمم المتحدة وسائر أصحاب المصلحة الدوليين، بغية مساعدة عملية مواصلة تدعيم سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، إلى الاتفاق مع الحكومة بشأن استراتيجية للمستقبل، وبشأن كيفية إدماج أنشطة الأمانة اللامركزية ووزارة الحكم المحلي وزيادة التنسيق ضمن إطار الحكومة.

## ثامنا - التطورات الاجتماعية - الاقتصادية

٣٨ - ما زال اقتصاد سيراليون يعتمد على المصادر الخارجية في مجالات التنمية والاستثمار والسلع الاستهلاكية والمدخلات الصناعية. ويقدر إجمالي تدفق الموارد من الشركاء الإنمائيين في عام ٢٠٠٦ بمبلغ ٣٥١,٥ مليون دولار. ومع ذلك، كان أداء الاقتصاد الكلي للبلد يتحسن. وذكرت التقارير أن التضخم الآن انخفض إلى نسبة ٩ في المائة. وفضلا عن ذلك، فإن الحكومة هي في سبيل الاضطلاع بعملية تستغرق ثلاث سنوات لرسم الخرائط لموارد البلد المعدنية، بغية توليد زيادة في الإيرادات من خلال بيع حقوق التنقيب بالمرزاد العلي.

٣٩ - وفي حين أن النمو كان عاليا، استدعو الضرورة إلى مزيد من الاستثمارات الخارجية والدعم الآتي من الشركاء الدوليين لتخفيف حدة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتعيش نسبة مقدره ب ٢٦ في المائة من السكان في فقر مدقع، في حين يعيش ٧٠ في المائة من السكان على أقل من دولار واحد في اليوم. وتتفاقم هذه الحالة بارتفاع معدل البطالة وتدهور الظروف الصحية، لا سيما مع الانتشار المتزايد لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتيفوئيد، والملاريا، والسل، وكذلك ارتفاع معدلات وفيات الأمهات والرضع والأطفال. ومعظم الأسر المعيشية تعيش في ملاجئ دون المستوى المقبول، ولا يحصل على مياه الشرب السليمة سوى ٥٩ في المائة من السكان.

٤٠ - إن تحقيق الأمن الغذائي هو أولوية رئيسية بالنسبة للحكومة. والأرز هو الغذاء الأساسي الرئيسي، ومن المتوقع أن يزيد إنتاجه بحيث يتوقف استيراد الأرز بحلول عام ٢٠٠٨. وأدت زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم إلى ارتفاع مفاجئ في معدلات التسجيل في المدارس الابتدائية. وأدى التركيز على تعليم الفتيات إلى زيادة تسجيل الإناث في المدارس الابتدائية حتى اقتربت نسبته إلى التعادل مع نسبة الذكور.

## تاسعا - حقوق الإنسان وسيادة القانون

### ألف - تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة

٤١ - حققت سيراليون مزيدا من التقدم في تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة، لا سيما تلك التوصيات المتعلقة بإحداث اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وتوسيع لجنة الخدمات القضائية والقانونية؛ واعتماد مدونة لقواعد السلوك ملزمة للقضاة والموظفين القضائيين؛ وإقرار القانون المتعلق بالأنجار بالبشر. وفي حين ما زال عدد كبير من التوصيات الهامة لم ينفذ، تبذل جهود متواصلة لإلغاء القوانين الدستورية والعرفية التي تميز ضد المرأة. كذلك اتخذت الحكومة خطوات لتنفيذ برنامج لدفع تعويضات لضحايا الصراع، على النحو الذي

أوصت به لجنة الحقيقة والمصالحة، وحددت لذلك وكالة تنفيذية. فضلا عن ذلك، سيتم قريبا إنشاء صندوق استثماري لضحايا الحرب.

٤٢ - ويسرني بصورة خاصة أن ألاحظ إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمكتب. فقد وفر كل من المفوضية والمكتب مساعدة تقنية لوضع مشروع القانون ذي الصلة. وترشيح المفوضين وتعيينهم. كما تعاقبت مفوضية حقوق الإنسان على خدمات عضو في لجنة حقوق الإنسان الأوغندية عمل مع الحكومة واللجنة لمدة خمسة أشهر. وفي آذار/مارس ومن أجل بناء وتعزيز قدرة اللجنة، نظم المكتب، في شراكة مع مفوضية حقوق الإنسان، برنامجا تدريبيًا شاملا لموظفي اللجنة ويسر الدعم اللوجستي لعملياتها الأولية.

## باء - سيادة القانون

٤٣ - ما زال التقدم في قطاع العدالة بطيئا. وعقدت سلسلة من المشاورات بين أصحاب المصلحة الرئيسيين لصوغ استراتيجية لتطوير قطاع العدالة أقرتها اللجنة التوجيهية لبرنامج تطوير قطاع العدالة الذي نفذته المملكة المتحدة. وتركز الاستراتيجية على تدعيم سيادة القانون، والوصول إلى العدالة، وبناء القدرة المؤسسية، والمجتمعات الآمنة. ومن خلال دور الدعوة الذي تقوم به اليونيسيف، تم الشروع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، في استراتيجية وطنية لعدالة الطفل، توفر إطارا عاما لحماية حقوق الطفل في نظام العدالة الجنائية.

٤٤ - وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، ما زالت هناك ضرورة ملحة لمعالجة عدة مشاكل، منها حالات الاحتجاز المطول قبل المحاكمة، والإفراط في الإعادة إلى السجن وتأجيل القضايا؛ وحالات الخلل الهيكلي في المحاكم المحلية؛ وضعف آلية الاستجابة والإنفاذ فيما يتعلق بالعنف المرتكب على أساس نوع الجنس.

٤٥ - وبغية تيسير عملية الإصلاح القضائي، عمد المكتب المتكامل إلى عمل أكثر تنظيما مع كافة الشركاء الرئيسيين في قطاع العدالة. وقد أنشئت في شباط/فبراير لجنة تنسيق قطاع العدالة، التي تضم برنامج تطوير قطاع العدالة، والمكتب المتكامل، والبرنامج الإنمائي، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والبنك الدولي، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ووزارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة، والمعونة الأيرلندية. وسيتولى هذا المنتدى تنسيق الأنشطة في قطاع العدالة لمنع الازدواجية، والتشجيع على ترشيح مختلف التدخلات والمبادرات.

## عاشرا - خطة العمل لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن

٤٦ - يواصل المكتب تنسيق تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في إطار خطة العمل التي أعدتها منظومة الأمم المتحدة في سيراليون. وقد نفذت في سيراليون في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ بعثة مشتركة بين صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومكتب دعم بناء السلام لتقييم وضع المرأة. وقد يسر هذا التقييم وضع خريطة للطريق لتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة.

٤٧ - ولتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال الدعوة إلى تمكين المرأة، يركز فريق الأمم المتحدة القطري على تشجيع مزيد من مشاركة المرأة في العملية الانتخابية؛ وتعزيز حقوق المرأة، من خلال أمور منها وضع تشريع لمعالجة العنف الجنسي والعنف على أساس الجنس؛ ودعم إنفاذ التشريعات؛ وبناء على قدرة وحدة دعم الأسرة لدى شرطة سيراليون؛ وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة.

٤٨ - وما زال المكتب يدافع عن إشراك المرأة، بما في ذلك المرشحات، في جميع مراحل العملية الانتخابية. وقد عمل المكتب على نحو وثيق، خلال عملية تسجيل الناخبين، مع اللجنة الانتخابية الوطنية لإيصال رسائل محددة تستهدف المرأة. وتتعاون إذاعة الأمم المتحدة مع الإذاعات المجتمعية لتعزيز ثقة المرأة وقدرتها على المشاركة في العملية السياسية. ويكمن التحدي الآن في كيفية ترجمة هذه المبادرات إلى أعداد أكبر من المرشحات. وفي هذا الصدد، تعمل الأمم المتحدة على نحو وثيق مع لجنة تسجيل الأحزاب السياسية.

٤٩ - وقد قامت لجنة تسجيل الأحزاب السياسية، بمساعدة من المكتب، بتنظيم ثلاث ورشات عمل إقليمية ساعدت على صياغة استراتيجية شاملة بشأن زيادة تمثيل المرأة في مؤسسات الحكم الرئيسية، بما في ذلك في البرلمان والمجالس المحلية. وفضلا عن ذلك، تمخضت هذه الجهود عن إعلان أصدره الرئيس كاباه بأنه سوف يصدر "شهادة استعجال" للإقرار المستعجل لثلاثة قوانين تتعلق بالعنف المتزلي، وأيلولة التركة، وتسجيل حالات الزواج والطلاق العرفيين وهي مشاريع قوانين ينظر فيها البرلمان. ويعمل المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري مع الحكومة والبرلمان على كفالة الإقرار المبكر لمشاريع القوانين الهامة هذه.

٥٠ - وقد أشرت في تقرير المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ (S/2006/922)، إلى أن التنفيذ الفعال لخطة العمل سيتطلب إنشاء وظيفة على أساس التفرغ لمستشار في المسائل الجنسانية ضمن المكتب. وقد تم الآن تعيين مستشار للشؤون الجنسانية.

## حادي عشر - الإعلام والاتصال

٥١ - ما زال المكتب يعمل على نحو وثيق مع محطة جديدة مستقلة لإذاعة الأخبار، Cotton Tree News "أخبار شجرة القطن"، بدأ بثها في ١٩ شباط/فبراير. ويدير هذا المشروع منظمة سويسرية غير حكومية هي l'Hirondelle، ويرعاها الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وأيرلندا وسويسرا. وتبث أخبار شجرة القطن فترة يومية تحتوي على آخر الأخبار والمعلومات وتذاع في نفس الوقت على إذاعة الأمم المتحدة لكفالة تغطية على نطاق البلد. وإنشاء المحطة الجديدة هو بمثابة خطوة هامة في الجهود المشتركة التي تبذلها الأمم المتحدة وأوساط المانحين والحكومة لإيجاد قدرة تقنية محلية لمحطة إذاعة وطنية عامة، بحيث يمكن النظر في الوقت المناسب في المستقبل في نقل قدرات إذاعة الأمم المتحدة إلى الملكية الوطنية.

٥٢ - كذلك كان المكتب في الطليعة، ضمن إطار فريق الاتصالات التابع للأمم المتحدة في سيراليون، في تنفيذ استراتيجية مشتركة تبرز مشاريع متعددة الوسائط لإعلام طيف واسع من الجمهور، بما في ذلك المرأة والشباب والسياسيون والمجتمع المدني والزعماء التقليديون ووسائط الإعلام بشأن النظام الانتخابي الجديد القائم على أساس المنطقة الانتخابية.

## ثاني عشر - التكامل ضمن إطار منظومة الأمم المتحدة

٥٣ - واصل المكتب التنسيق الوثيق مع كافة وكالات الأمم المتحدة، والحكومة، والوسط الدبلوماسي، والجهات الدولية المانحة، والمنظمات غير الحكومية، بغية مساعدة حكومة سيراليون على المضي في تدعيم السلام والوفاء بولايته. على النحو المحدد في قرار مجلس الأمن ١٦٢٠ (٢٠٠٥). ولهذا الغاية، كانت استراتيجية لتدعيم السلام، وضعتها الحكومة بدعم من المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري، العامل الموجه لصياغة مشاريع بناء السلام الهامة، التي ستعرض على صندوق بناء السلام طلباً للتمويل.

٥٤ - وقد اشترك المكتب ووكالات الأمم المتحدة في وضع واعتماد إطار جديد تابع للأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنمائية للفترة من ٢٠٠٨ على ٢٠١٠، يسعى إلى ربط أهداف الحكم السليم وحقوق الإنسان بالنمو المستدام والتنمية البشرية. وفي الوقت نفسه، يواصل فريق الأمم المتحدة لتقديم الدعم في المرحلة الانتقالية، الذي نُشر في أنحاء البلد، العمل نحو بناء قدرة المجالس المحلية.

٥٥ - وقد حافظ المكتب، بالإضافة إلى أنشطة الأمم المتحدة في مجال تنسيق المعونة، على استمرار العمل مع الشركاء الدوليين من خلال عقد اجتماعات شهرية لبحث السياسة العامة ولقاءات أخرى بشأن المسائل الرئيسية، كالمعونة الإنمائية، والمساءلة، والأعمال التحضيرية

للاتخابات، وحقوق الإنسان، والأمن، وعمالة الشباب وتمكينهم. ومنتظر أن يؤدي المكتب دورا هاما في مجال التنسيق بين أصحاب المصلحة ذوي الصلة فيما يتعلق بتنفيذ ميثاق بناء السلام، المشار إليه في الفقرتين ٧ و ٩ أعلاه، حالما يتم إبرام الميثاق.

### ثالث عشر - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٥٦ - تواصل الأمم المتحدة دعم الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز الاستجابة الوطنية إزاء وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت الأمم المتحدة تقييما للرعاية الطبية المقدمة للأطفال في البلد في مجال الإيدز وساعدت الأمانة الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على وضع برنامج عملها ومبادئها التوجيهية الوطنية بشأن مرض الإيدز.

٥٧ - ووضعت منظومة الأمم المتحدة في سيراليون أيضا خطة عمل ضمن إطار مشروع الإيدز في اتحاد نهر مانو وكوت ديفوار. وفي هذا الصدد، أجريت حملتان للتبرع بالدم، وقدمت المشورة المجانية وتم تجديد عدة مراكز للمعالجة. وفضلا عن ذلك، تم الشروع في برنامج للمعلمين النظراء للتدريب وإسداء المشورة في المنازل.

### رابع عشر - الاستغلال والاعتداء الجنسيان

٥٨ - لم يبلغ المكتب عن حالات من الاستغلال والاعتداء الجنسيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وركز المكتب على تدريب الموظفين وتوعيتهم بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وتواصل فرقة عمل مشتركة أنشئت في أيار/مايو ٢٠٠٥، تضم فريق الأمم المتحدة القطري، ويشترك فيها أيضا موظفون من المكتب ومن المحكمة الخاصة لسيراليون، أنشطتها المتمثلة في توفير التدريب لموظفي الأمم المتحدة والسكان المحليين وتوعيتهم بشأن المسائل المتصلة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى فريق إضافي مؤلف من ٣٠ موظفا من موظفي الأمم المتحدة تدريبا على الشروط التي تحددها نشرة الأمين العام بشأن منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين (ST/SGB/2003/13).

### خامس عشر - الملاحظات والتوصيات

٥٩ - يشجعي التقدم الذي أحرزته سيراليون في عملية تدعيم السلام. فالتطورات الإيجابية عموما التي جرت في غضون الأشهر القليلة الماضية عززت من آمال التوصل إلى سلام واستقرار وانتعاش اقتصادي في البلد على المدى البعيد. وفي الوقت نفسه، فإن من الواضح أيضا أن سيراليون ينبغي لها أن تواصل التركيز على معالجة الأسباب الجذرية للصراع الماضي،

كتعزيز الحكم الرشيد وجهود مكافحة الفساد، والانتعاش الاقتصادي، وتحسين الحصول على العدالة، وزيادة الاهتمام بتعزيز حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، يحتاج البلد بالتأكيد إلى الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي، فاستمرار عمل لجنة بناء السلام مع سيراليون، في هذا الصدد، وأخص بالذكر الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الحكومة واللجنة بشأن وضع ميثاق إطاري متكامل لبناء السلام، يبعث على أمل كبير. وإني أحث حكومة سيراليون على العمل على نحو وثيق مع اللجنة على وضع الميثاق وكفالة تنفيذه بنجاح في الوقت المناسب.

٦٠ - إن مجرد أن ٩١ في المائة من الناخبين المقبولين قد سجلوا من أجل انتخابات تموز/يوليه ٢٠٠٧ لدليل على النضج المدني لشعب سيراليون وإشارة هامة أيضا لتزايد كفاءة اللجنة الانتخابية الوطنية. وذلك يشير أيضا إلى أن السكان يرغبون في ممارسة حقهم في الاختيار. والانتخابات المقبلة توفر فرصة فريدة لإيجاد دينامية اجتماعية واقتصادية جديدة في البلد، وتوفر له الدفع السيكلوجي لصالح التغيير وهو ما يحتاج إليه كثيرا.

٦١ - والمرحلة الأولى من العملية الانتخابية دلت على نجاح باهر. ومما يدعو إلى الترحيب بصورة خاصة المشاركة القوية للمرأة في تسجيل الناخبين. ومن المهم مواصلة تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين الشباب عن طريق تشجيع مشاركة مرشحي المرأة والشباب في الانتخابات. وفي هذه الأثناء، ينبغي للأحزاب السياسية لسيراليون أن تسترشد بمدونة قواعد السلوك التي وافقت عليها طوعا، وفي الوقت ذاته يلزم أن تدلل مؤسسات وسائط الإعلام في البلد على الحياد والحرفانية بما ينسجم مع نص وروح مدونة قواعد السلوك لوسائط الإعلام التي أبرمت مؤخرا.

٦٢ - إن المساهمات السخية التي قدمتها الجماعة الأوروبية والدانرك وأيرلندا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لصندوق التبرعات الانتخابي المشترك أساسية لنجاح إجراء تلك الانتخابات. وينبغي لحكومة سيراليون نفسها أن تواصل الوفاء بالتزاماتها للميزانية الانتخابية بطريقة مناسبة. ونظرا لأن الفترة المتبقية قبل انعقاد الانتخابات فترة هامة، فإن من المهم أن تؤدي الجهات المانحة مساعدها بطريقة مناسبة لتمكين المؤسسات الانتخابية وقطاع الأمن من أداء مهامها ذات الصلة بالانتخابات. وفضلا عن ذلك، ينتظر من المجتمع الدولي أن يشارك بفعالية في مراقبة الانتخابات.

٦٣ - وبغية تحقيق مزيد من التقدم في تدعيم السلام، من الضروري أن يُصاحب التطورات الإيجابية في العملية السياسية تعزيز كبير لقطاع الأمن. فالتقدم المحرز في هذا المجال يظل هشاً. فكل من القوات المسلحة لسيراليون وشرطة سيراليون يحتاج إلى دعم إضافي كبير، لا سيما في مجال المعدات والتجهيز بالضروريات، إذا كان لا بد من تنفيذ مهامهما على نحو فعال.

وفي الوقت ذاته، يلزم تشجيع إيجاد قطاع خاص متين يحوّل الاقتصاد ويخلق فرصا للعمالة. فبدون اقتصاد نابض بالحياة قائم على مبادئ السوق الحرة والممارسات النظيفة، لن يتمكن البلد من تحقيق ما هو في أمس الحاجة إليه وهو التعجيل في معدل نموه. ولدعم التحوّل الاجتماعي والاقتصادي، ينبغي للحكومة وشركائها الدوليين تصعيد الجهود المبذولة للتعجيل في إصلاح السلطة القضائية، وتوجيه اهتمام متزايد نحو تعزيز حقوق الإنسان، لا سيما بالنسبة للمرأة والطفل.

٦٤ - ويسرني أن أضمنّ هذا التقرير أن المكتب المتكامل ما زال يقوم بفعالية بتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين في سيراليون. وقد كان هذا التعاون عاملا مساعدا في زيادة فعالية المساعدة الأجنبية لحفز معالجة الأسباب الجذرية للصراع وفي بناء قدرة المؤسسات الوطنية الهامة. وفي هذا الصدد، سيساعد إجراء انتخابات تموز/يوليه أيضا على تحديد استراتيجية الانسحاب بالنسبة للمكتب. وما زال في نيّتي إجراء تقييم شامل للدور الذي أدّاه المكتب وتقديم توصياتي بشأن مستقبل وجود الأمم المتحدة في ذلك البلد إلى المجلس، قبل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

٦٥ - وفي هذه الأثناء، أود أن أعرب عن شكري الخالص للشركاء الدوليين على تواصل عملهم البناء مع حكومة سيراليون والمكتب. وأقدّم شكري إلى كافة الموظفين العاملين في هذا المكتب على دعمهم الثابت لقضية السلام والاستقرار في سيراليون. وأود أيضا أن أشكر ممثلي التنفيذيّ، فيكتور أنجيلو، وجميع موظفي منظومة الأمم المتحدة في سيراليون على جهودهم التي لا تعرف الكلل لكفالة تمتع البلد بسلام دائم وتنمية مستدامة.



